

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

القيم الاجتماعية في المؤسسة العمومية الجزائرية وعلاقتها بالفعالية التنظيمية
**Social values in the Algerian public institution and their relationship to
organizational effectiveness**

عبد الحميد حموده Abdalhamid hamouda

مخبر التربية والتنمية

جامعة أحمد دراية – أدرار Ahmed Derayah University - Adrar

إشراف: أ.د. رضا نعيجة Redha Nuaija

جامعة أحمد دراية – أدرار Ahmed Derayah University - Adrar

المؤلف المرسل (باللغتين): الاسم الكامل : عبد الحميد حموده Abdalhamid hamouda

الإيميل: hamoudasocio@univ_adrar. dz

تاريخ القبول : 2022-01-25

تاريخ الاستلام: 2019-12-22

ملخص:

إن الاستراتيجيات الحديثة والأشكال الجديدة للتنظيم والتسيير تركز في مجمل مبادئها على أهمية وضرة الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره أساس أي تغيير وتطوير ومركز ثقل أي مؤسسة تطمح للاستمرارية والمنافسة في ظل الأنظمة الجديدة (اقتصاد السوق). ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا لتحاول الكشف عن طبيعة القيم الاجتماعية الموجودة في المؤسسة كتنظيم وكيان اجتماعي وباعتبارها أحد أهم مكونات الثقافة المجتمعية وأهم المكتسبات التي يكتسبها الفرد خلال عملية تنشأته الاجتماعية، والعلاقة التي تربطها بالفعالية التنظيمية من خلال سلوكيات الأفراد وأدائهم داخل التنظيم.

الكلمات المفتاحية: القيم الاجتماعية ، المؤسسة العمومية الجزائرية ، الفعالية التنظيمية

Abstract:1

The modern strategies and new forms of organization and management are based in their entirety on the importance and necessity of caring about the human element, as it is the basis of any change and development, and the gravity center of any institution that aspires to continuity and competition under the institution that aspires to continuity and competition under the new systems (market economy). And from this point, our study came to try to find out the nature of social values that exist in the institution as an organization and a social entity, as one of the components of the societal culture, and the most important gains of the individual during the process of his social upbringing and the relationship they have with organizational effectiveness from the behavior of individuals and their performance within the organization.

Keywords: social value .; the Algerian public institution .;organizational effectiveness.

. مقدمة:

تساهم في فعالية إنتاجها إذا كانت مؤسسة اقتصادية أو إنتاجية، وكفاءة وجودة خدماتها إذا كانت مؤسسة خدمية.

وتعد القيم على اختلافها المحرك الرئيسي لهذه الثقافة، فأفراد المجتمع الواحد يحملون مجموعة من الأفكار والاتجاهات تعكس التنوع الاجتماعي، وطريقة تنشئتهم الاجتماعية فيه، ويظهر ذلك جليا من خلال أعمالهم، وسلوكياتهم وأدائهم داخل التنظيم.

وتعتبر المؤسسة العمومية من بين أبرز التنظيمات التي تلعب القيم- خاصة الاجتماعية منها- دورا هاما في سلوكه التنظيمي، لأنها

إن الاتجاه نحو النهوض بالمؤسسة الجزائرية، وعقلنتها يتطلب منا العودة إلى موقعها الاجتماعي، والدور الذي يلعبه أفرادها فيه، والمنطلق الذي ينطلقون منه، كونها عوامل أساسية تساهم في البناء الثقافي له والذي يحدد فيما بعد سلوكه التنظيمي داخل المؤسسة؛ لذلك كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مفهوم ثقافة المؤسسة كمفهوم يحاول صناعة استراتيجية خاصة بالمؤسسة

شيء أساسي لكل إنسان ولكل مجتمع تسعى لبناء نفسها وتطوير بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وتنشئة أجيال مخلصه لوطنها.²

(ب) القيم الاجتماعية إجرائيا: نقصد بالقيم الاجتماعية هنا كل المبادئ والقواعد والمعايير التي تنظم حياة الفرد والناس، والتي يكتسبها الأفراد عن طريق مرورهم بمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فهي استعداد معرفي ووجداني وسلوكي للفرد والجماعات، اتجاه الأشياء والموضوعات والأشخاص، والتي تظهر جليا من خلال سلوكياتهم وتصرفاتهم وتعاملاتهم اليومية مع بعضهم البعض.

2.1 تعريف الفعالية التنظيمية:

(أ) الفعالية التنظيمية نظريا: يعدّ مفهوم الفعالية التنظيمية أمرا في غاية الأهمية، لأنه معيار مهم في تحديد نجاح التنظيم وفشله، فمفهوم الكفاءة مقترن بمفهوم الفاعلية، ولكن مفهوم الكفاءة يشير أساسا إلى البعد الاقتصادي في طريقة تحقيق الأهداف، وإلى نسبة والمدخلات والمخرجات، أما مفهوم الفاعلية فيشير إلى مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في القدرة على تحقيق الأهداف، ففي بداية السبعينيات من القرن الماضي أصبح مفهوم الفعالية يركز على قدرة التنظيم في تحقيق أهدافه المتمثلة بالبقاء وفق معايير جزئية مثل الروح المعنوية عند العاملين، معدل حصول الحوادث أو إصابات العمل، ونسبة الغياب عن طريق العمل ومعدل دوران الوظيفي إلى غير ذلك من المفاهيم.³

كما تقترن الفعالية التنظيمية بالعقلانية كونها تحقق أكبر قدر من الأهداف بأقل جهد ممكن، كذلك الفعالية لأن كل منهما يخضع للموارد المتاحة، ومن هنا سيبقى متغير الفعالية التنظيمية جوهر العقلانية النسبية، كون المنظمة تحتوى على مجموعة من الأفراد يشكلون تحالفات استراتيجية، الغاية منها الاتفاق على أهداف معينة يجب تحقيقها، وذلك في ظل بيئة متغيرة وهيكل تنظيمي مرن ووفق لسلوك الأفراد الفاعلين.

(ب) الفعالية التنظيمية إجرائيا: هي قدرة المنظمة على الاستعمال الأمثل للموارد وخلق حالة التوازن بين العوامل الداخلية

تحتاج دائما لعنصر بشري يكون واعيا ومدركا لأفعاله وتصرفاته ومؤمنا بمهامه وأعماله، في ظل ما تشهده من تدني في الخدمات، وخروجا واضحا عن الأهداف التي أقيمت من أجلها، وهو ما دفعنا للبحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك، والتي تؤثر على فعاليتها. ويجعلنا نقول: إن ما تعرفه مختلف المؤسسات ما هو في الحقيقة ما هو إلا انعكاس للواقع المحيط الذي تنتهي إليه، باعتبارها نسق مفتوح يؤثر ويتأثر بما حوله. وان النسق القيمي للفرد العامل يلعب دوراً فعالاً في التنظيم الذي ينتهي إليه.

و التساؤل الرئيسي المطروح هو: ما طبيعة القيم الاجتماعية المتواجدة في المؤسسة العمومية الجزائرية ؟ وما علاقتها بالفعالية التنظيمية ؟

أما التساؤلات الفرعية المنبثقة عنه فهي:

-ما نوع القيم السائدة في المؤسسة العمومية الجزائرية ؟

-ما علاقة القيم الاجتماعية بالفعالية التنظيمية في المؤسسة العمومية الجزائرية ؟

- هل تؤثر طبيعة القيم الاجتماعية لدى العمال على فعالية المؤسسة العمومية الجزائرية ؟

1. تحديد المفاهيم :

1.1 تعريف القيم الاجتماعية:

القيم الاجتماعية نظريا: القيم " ظاهرة دينامية متطورة لذلك لا بد من النظر إليها من خلال الوسط الذي تنشأ فيه والحكم عليها حكما موقفيا وذلك بنسبتها إلى المعايير التي يضعها المجتمع في زمن معين وإبراجها إلى الظروف المحيطة بثقافة المجتمع¹.

فالقيم تمثل مجموعة المبادئ والتعاليم والضوابط الأخلاقية التي تحدد سلوك الفرد، وترسم له الطريق السليم الذي يقوده إلى أداء واجباته الحياتية، ودوره في المجتمع الذي ينتهي إليه، وهي إلى جانب ذلك السياق المنيع الذي يحميه من الوقوع في الذنب، ويحول بينه وبين ارتكاب أي عمل يخالف ضميره، أو يتنافى مع مبادئه وأخلاقه. والقيم هي التي تؤثر في بناءنا العميق، فهي مرجعية حكمنا لما هو منكر أو فاضل، صح أو خطأ، وهي لا واعية. وتختلف القيم من مجتمع إلى مجتمع، كما تختلف من شخص إلى آخر، لكنها بالإجماع

إلى صراعات عنيفة بين القيم، ولهذا فإننا نفترض أن مجتمعنا في مستوياته الجماعية والفردية يقع في دوامات أزمة ثقافية حادة تهدد مصير الإنسان ووجوده وتنتال من هويته، وإننا نفترض من البداية أن عناصر هذه الأزمة تجتمع اليوم أكثر من أي وقت مضى، ونفترض كذلك أن الأزمة الثقافية التي نعيشها اليوم تجسد منظومة أزمات أخلاقية وسياسية وقومية وحضارية وقيمية، وهي تشكل عناصر ومكونات الأزمة العامة التي أطلقنا عليها الأزمة الثقافية.

فإذا أردنا أن نخرج قليلا على واقع الثقافة الجزائرية التي جزء من لا يتجزأ من الثقافة العربية الإسلامية، فإننا نرى أنها تشكل مسرحا من الفوضى القيمية وساحة للتناقضات بين القيم والمبادئ، بين الشعارات والإنجازات، بين التصرفات والممارسات، وبالتالي فإن المرء الذي ينشأ في مجتمع يحفل بكل هذه التناقضات لا بد له أن يواجه المعانات القيمية، وأن يعيش هذه الفوضى الفكرية التي تستلبه في مستوى الوعي والتصورات.

وتتعايش داخل الثقافة العربية بشكل تقاطعي شبكة من القيم التي يسود بينها التناقض وعدم الانسجام والتكامل الذي يفترض في أي ثقافة، حتى تؤدي وظيفتها الاجتماعية، ففيها نجد تقديس للقيم التقليدية، واستلاب كبير تجاه القيم الحديثة، وبهذه الازدواجية يعيش الفرد ممزق وفي ضياع شبه تام بين هذين النموذجين الثقافيين النموذج الأول الذي يجعله يتذكر أمجاد أجداده فيسخر وينتشي في كهوف التاريخ، والنموذج الثاني الذي يأسره بريقه وفعاليته ومنطقه العملي الذي يحل له كل مشكلاته الحياتية، فيبقى هذا الفرد معلق لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فتضعف فعاليته ويقل أداءه وتتحطم طموحاته فيبقى مشلولاً⁵.

يقول علي حرب في وصف هذه الظاهرة: "إننا نعيش خصوصياتنا حتى البداوة وننغمس في عالمنا حتى الثمالة، إننا نستخدم أحدث الأدوات ولكننا نرفض أحدث الأفكار والمناهج، فنتشبث بالأصول حتى العظم على صعيد الخطاب والكلام، لكننا نخرج عليها ونطعن بها بالفعل والممارسة، ...و يتابع فيقول نحن عرب مسلمون في ما يتصل بالمقدسات والمحرمات، ولكننا غربيين في ما يتعلق باستيراد الأدوات والسلع والصور والمتع التي توفرها أجهزة السمع البصري....، أي في كل ما يتصل بمادة الحياة وأسباب الحضارة".

والخارجية لها ومع إمكانية التكيف التام لضمان تحقيق الأهداف، وأداء مهامها على أكمل وجه مما يحقق كل متطلبات القادمين لها.

3.1 المؤسسة العمومية الجزائرية إجرائيا: هي كل مؤسسة تابعة للدولة تعمل على تقديم خدمات أو إنتاج سلع من أجل تلبية احتياجات المواطنين وتسهر على توفير متطلباته .

2. واقع تجسد القيم الاجتماعية في المؤسسة العمومية الجزائرية وعلاقتها بفعاليتها :

للمسألة الثقافية في الجزائر قديما وحديثا أهمية بالغة، وتأثير في تصور الذات ومدلول الانتماء وتعيين الخاص والمشارك من التراث، والنظرة إلى الآخر في العالم المحيط بنا، وعلى الأصح الموجود في مخيلتنا أو في واقع الحال، ويظهر ذلك التأثير حتى بين عامة الناس في تصنيف الماضي الثقافي إلى مقاطع منفصلة يمكن بترها افتراضيا أو نكران وجودها أصلا (التعامل مع تراث ما قبل الفتح الإسلامي وما بعده تراث ما قبل الاحتلال وتركه الكولونيالية، ملامح البناء الثقافي بعد التحرير. وينعكس واقع المسألة الثقافية على سلوك الأفراد وحركية المجتمع، ذلك أن الثقافة هي المحرك والمحدد لسلوك الأفراد وحركية المجتمع فيقول المفكر مالك بن نبي: إن سلوك الفرد العربي المسلم الجزائري مشروط بشيء من السلبية أو أنه فاقدا لشيء من الإيجابية، أعنى لشيء أساسي من الفعالية، بينما كنت أرى في الوقت نفسه أن سلوك الآخرين ينطبع إلى حد كبير بالإيجابية والفعالية".

وهذا يمكن أن ترتقي المسألة الثقافية في الجزائر من مشكلة إلى حالة أزمة، وتتجلى هذه الأزمة في التناقضات التي نلاحظها على سلوك الأفراد وحركية المجتمع، فالقيم والأفكار والنصوص توحى بأشياء إيجابية في حين نجد السلوكات كما تنطبع بطابع السلبية والعبثية واللامسؤولية، وينطوي مفهوم الأزمة على التناقض بين أمرين أو أكثر وينطوي كذلك على صراع نفترض به أن يكون على درجة عالية من الشدة⁴.

وتكون الأزمة الثقافية بالغة الشدة كلما ارتبط موضوعها بالقيم التي ترتبط بالمقدس المحرم، وكذلك عندما يتنكر المجتمع نفسه لقيمه وتاريخه، فإنه يدخل في مدار الأزمة الثقافية، والتصدد الثقافي والانهيار الثقافي، وتكمن عوامل الأزمة في وضعية التصدعات الثقافية والانشطارات والتباينات في القيم التي تؤدي

عرفتها الإنسانية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون، ولم يكن المجتمع الجزائري مخيرا فيها دائما، بل مجبرا على ذلك كباقي المجتمعات الأخرى، بما في ذلك المجتمعات المتطورة العاجزة عن السيطرة الكاملة على حركية الثورة التكنولوجية الهائلة والتحكم في ديناميكية ثقافة الاستهلاك الزاحفة.⁶

3. تعاكس القيم الثقافية والاجتماعية في سلوك العامل الجزائري:

يتمتع المجتمع الجزائري كما سبق بثقافة جد ثرية، يمكن أن تدفعه إلى تحسين سلوك أفرادها لو استفادوا منها بشكل إيجابي، وسعوا إلى تحقيق أهدافهم وأملهم مع الأخذ بعين الاعتبار لثقافتهم دون إهمال جزء منها، وهذه الاستفادة تظهر أكثر في سلوك العمال داخل المؤسسات الاقتصادية لما تتميز به من شروط وظروف تكنولوجية وتنظيمية معقدة وغير نابعة من داخل المجتمع بل من أوساطها وثقافة أجنبية عنه، إلا أن أفراد المجتمع وخاصة العمال منهم يقومون بتصرفات وسلوكيات تظهر القيم الثقافية والاجتماعية والمبادئ السائدة في المجتمع بشكل يكاد يكون عكسيا تماما؛ وهو ما جعل العديد من الذين تطرقوا إلى تخلف الشعوب يرجعون هذا التخلف إلى القيم السائدة في المجتمع، والمجتمع الجزائري لم يكن بعيدا عن هذه الأفكار. وقبل أن نتعرض إلى بعض الأسباب التي نراها هامة في هذه الظاهرة نحاول عرض بعض السلوكيات غير إيجابية للعامل الجزائري.

* السلوكيات غير إيجابية لدى العامل الجزائري:

يرى "دوتش" مثلا: أن القيم الثقافية والاجتماعية هي وحدها المسؤولة عن التنمية الاقتصادية. وهو يميز بين التقاليد الإيجابية للصناعة التي علمت الأفراد قيمة التوفير والاقتصاد، وفائدة العمل من أجل أهداف بعيدة المدى، والحاجة إلى الضبط والدقة والثبات، واستعمال الوقت وبصورة خاصة للمحافظة على الاتفاقات أو المواعيد، وبين الثقافة المضادة للتنمية التي يراها موجودة في مجتمعات تعرف الصناعة فيها نموا بطيئا، حيث تأخذ العادات الصناعية وقتا أطول للتسيخ، ويوجد كثير من التعامل التجاري وقليل من المهن الصناعية، حيث يوجد بصورة عامة، اهتمام زائد بالقانون واهتمام قليل بالعلم.⁷ وهذه المميزات وإن لم توجد بنفس الصورة في الجزائر، إذ يزداد الاهتمام بالتجارة والربح السريع دون الاهتمام لا بالعلم ولا بالقانون، وإن كان ذلك فهو في

إن هذه الازدواجية التي يعيشها الإنسان الجزائري والعربي والمسلم عموما تعتبر مشكلة حقيقية وهي التي تعيقه على المبادرة والمبادأة لإنجاز استحقاقاته، وحل مشكلاته المختلفة التي هي في الأصل نتاج طبيعي لهذه الوضعية الثقافية التي تسود في مجتمعه، فالفرد العربي أو الجزائري يشعر بالتمزق لأنه أصبح يعيش بين عالمين كلاهما غريب عنه، عالم ثقافة تاريخية لا تستطيع أن تضمن إشباع حاجاته المختلفة، وثقافة تشعره في كل لحظة بنقصه لأنه يستهلك منتجات لا يستطيع أن يجارها في تطورها وفعاليتها وقدرتها على مواجهة المشكلات اليومية للأفراد والجماعات ولا يستطيع أن يشارك فيها لأنها تنطلق من رؤية معرفية تناقض منطلقاته المعرفية والعقدية، وهي لا تقبله إلا إذا تخلى عن منطلقاته المعرفية الأصلية.

إن هذا الوضع المتأزم للعالم الثقافي للإنسان والمجتمع الجزائري يعتبر مدخلا واسعا لكل المشكلات التي تعصف بهذا الفرد وهذا المجتمع. إن هذا التناقض والصراع بين السمات الثقافية التقليدية والغربية مثل الصراع بين قيم القبيلة والعشيرة، وقيم القانون والدولة وبين قيم الاستقلالية الفردية، وقيم الاشتراكية الجماعية، وقيم الكرم وقيم التقشف، وقيم احترام الوقت قتل الوقت... الخ... كل هذا يمثل أزمة صراع بين القيم، وهذا بدوره يشمل الحركة الداخلية للثقافة. فمنظومة القيم في المجتمع الجزائري تتشكل من روافد متعددة تراكمت عبر الأجيال والعصور صنعت هويته الثقافية والحضارية وميزته عن غيره من المجتمعات، وإن تعددت الروافد فإن رافد الإسلام كان أقواها وأعمقها، لما يحمله من دين عالمي ختمت به الديانات السماوية، وما تضمنه من أخلاق سامية حفظت كرامة الإنسان، واعترفت بحق الاختلاف، وما برهنت عليه من تفتح على الحضارات السابقة انصهرت فيه دون أن تفقد خصوصياتها الثقافية، كما يشكل التاريخ في شموليته عراقته وعمقه في أغور الزمن رافد آخر غذي الروح الجزائرية بالعبقريّة والصمود والمقاومة والكرم.

إلا أن المجتمع الجزائري عرف تحولات في مجال القيم نابعا من الذات ومفروضا من الآخر، فالتحول الذاتي هو استجابة لتطور المجتمع ورغبة في الانتقال من الأحادية إلى التعددية، ومن الاستبداد إلى الديمقراطية، ومن احتكار التراث إلى الحداثة... الخ، إما التغير المفروض فهو مسaire مقهورة للتحولات الكبرى التي

من أجل التكيف مع الأعمال التي يرونها غير ملائمة ويرفضونها وهي في الحقيقة عكس ذلك، ولهذه الظواهر المؤثرة بشكل كبير على الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية والخدماتية عدة أسباب تؤول في جزء كبير منها إلى الأسباب الثقافية ويمكن حصرها في ثلاث نقاط:

- ✓ أسباب ذات علاقة بتنشئة الفرد في المجتمع
- ✓ أسباب ذات علاقة بالمحيط الاجتماعي والسياسي العام
- ✓ أسباب ذات ارتباط بالمرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري حالياً.⁹

وتبقى هذه الأمثلة هي جزء من العديد من التصرفات التي تم رصدها، أو دراستها في مختلف المؤسسات الوطنية منذ سنوات، خاصة في المؤسسات الميكانيكية ومؤسسات صناعة الاسمنت وغيرها.

أولاً: الأسباب ذات العلاقة بتنشئة الفرد في المجتمع

التنشئة الاجتماعية أو التربية الاجتماعية للفرد ان صح القول، هي عملية يتم بواسطتها تشكيل وتطبيع الفرد منذ ولادته لإعداده في ان يصبح راشداً له شخصيته المتميزة، ويستطيع ان يعيش في توافق وانسجام داخل المجتمع، وأن ينتج ويساهم في رفاهيته وتنمية مجتمعه وان ينقل تراثه ويضيف الى رصيده من التراث الإنساني. فتكون وتطور طاقات الفرد وقدراته الفيزيولوجية والفكرية يتم مع الزمن ويتفاعل مع محيطه الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه، ويسمح له باكتساب ميول واتجاهات بالاشتراك مع العناصر التي ورثها عند الولادة من قدرات عقلية وجسمية كامنة، وكل هذا يجتمع ليعطي شخصية الفرد ضمن ثقافة ومجتمع يؤثر فيها ويتأثر بها، وهكذا فان عملية التطبيع الاجتماعي للفرد مهمة جداً، وعلى أساسها يتكون جزء من المجتمع وتوثر فيه وعلى قدرته في إحساسه بذاته، وهذا الإحساس يعتمد بدوره على إحساس الفرد بالآخرين، وهذان النوعان من الإحساس يكسبان أفراد المجتمع القدرة على التفاعل الاجتماعي، وبالتالي تصبح الجماهير البشرية قادرة اجتماعياً ونفسياً على التعايش والإسهام في تنمية المجتمع وفقاً للبناء الاجتماعي السائد، وتتطور شخصية الفرد من مرحلة إلى أخرى، وينمو مفهوم الذات حتى يتبلور في مرحلة المراهقة والراشد المبكر عاكساً تأثير المجتمع الثقافي، ونتائج

حدود كفايات التحايل عليها في المستوى التنفيذي بالمؤسسات أو المستوى الإداري. ويتميز المستوى الأول بزيادة الغيابات والتأخير عن العمل لأسباب تافهة أحياناً، أو لها مصادر من عادات تقليدية ريفية مثل التغيب لحضور حفل أو مرافقة الزوجة إلى المستشفى أو مكان آخر، وعادة ما تكون الغيابات دون سابق انذر، وهذا نتيجة للتذمر الذي يشعر به العامل، ولفقدانه للدوافع في العمل، وللإغتراب الذي يشعر به في المحيط الصناعي، ولعدم إدراكه لقيمة العمل بالشكل الذي يراه الإنسان في المجتمعات الأكثر نمواً وتطوراً.

أما على المستوى الثاني الإداري فهناك التباطؤ في التسيير والبيروقراطية العقيمة، وعدم القيام بتفويض بعض السلطات بالشكل أو الطريقة والكم المناسبين، مما يؤدي إلى التطبيق التعسفي للسلطة وهو ما ينتج أسباب الاختلالات والرشوة وغيرها من مساوئ سوء التسيير، ورغم ما عرفته الجزائر مثل الكثير من الدول العربية والنامية عامة، من تطور في نسبة التعليم إلا ان المميزات التي يتصف بها المجتمع مثل احتقار العمل اليدوي، عدم تقبل الأوامر والنقد وغيرها التي يعتبرها انتقاصاً من كرامته، يعمل الفرد على عدم احترام مواعيد العمل والقيام إرادياً بتخفيض درجات الأداء لديهم بالقيام في بعض الحالات بتخريب أداة العمل التي يستعملها، وهذا السلوك لمواجهة القيود التي يفرضها نظام العمل، خاصة إذا كان العمل ليلاً أو في الأوقات التي لا يرغب أن يعمل فيها، وكذلك لمواجهة وتيرة الحركة التي تفرضها الآلات عليه.⁸

وفيما يتعلق بعدم تقدير الوقت بقيمته الحقيقية لدى الإنسان الجزائري، والعربي عامة، فيقول "حليم بركات(1984):" إن علاقة العربي بالوقت هي علاقة مواجهة أو خضوع بالصبر عليه، أو انسحاب وهرب منه بتجاهله. وهذا السلوك السلبي اتجاه الوقت واضح في مختلف مجالات الحياة التي يعيشها الفرد الجزائري، ابتداء من البيت إلى الشارع، إلى المؤسسات الاقتصادية وغيرها، وليس غريباً عن أي إنسان في الجزائر التفنن في اقتناء الوسائل المضیعة للوقت وكذا تجمعات المقاهي وغيرها من الأماكن العمومية، وكل هذا يضاف إليه ضياع الوقت في الانتظار الطويل أمام مختلف الإدارات والشبابيك لقضاء متطلباتهم، والأفراد في هذه الحالات يتمتعون بصبر ملفت للنظر، في حين لا يبذلون ولو جزءاً منه في عملية البحث عن وسائل أكثر فائدة ومردودية لهم، أو

الذي تقدمه المدرسة لهم، وبدرجة تكيفهم ومعايشهم لواقعهم والتأثير الإيجابي فيه.

لكن، للأسف فالمدرسة الجزائرية بالإضافة إلى ما تشكو منه من تسرب وضعف في أداء دورها التكويني، فهي تشكو من نقص ملحوظ في الإمكانيات الموفرة لها، وهذا الضعف في الإمكانيات ليس بالكم حتما بل أيضا بالنوعية فيما يتعلق بالطاقات البشرية التي وان كانت بمستويات مقبولة أحيانا فهي لا تكتسب طرقا كافية ومتخصصة في أداء دورها التكويني، وبالعكس في حالة وجود العناصر الجيدة في التوصل لأكسابها مع التجربة لطرق بيداغوجية في ذلك، فهي تشكو بنسب متفاوتة من النقص في التكوين، وغيرها من الظروف الاجتماعية والمعيشية التي تؤثر في أدائها. إما من ناحية الإمكانيات المادية التي تعتبر جد مهمة في ميزانية الدولة فإنها تبقى غير كافية لتغطية متطلبات العمل. سواء كهيكل ووسائل مادية، أو كأجور وغيرها من العناصر الضرورية للعمل، ولا ينطبق هذا الكلام فقط على مستوى المدرسة الأساسية، بل أيضا على المستويات الأخرى من المنظومة التربوية والجامعية. وهذا ما ينتج ما نراه من أفراد وعمال وإطارات يعمل أو بدون عمل، ولكن في كل الحالات فهي لا تخلو من السمات الثقافية التي ذكرناها سابقا، وهذا يعود للأسباب المعروضة ولأسباب ثقافية واقتصادية واجتماعية عامة يعيش فيها المجتمع منذ حقب طويلة ويتأثر بها.¹²

ت-وسائل الإعلام: في مرتبة أخرى تأتي مختلف وسائل الاعلام التي تعتبر بمثابة وسائل تكوين رسمية، وكذلك الهيئات والجهات الثقافية والاجتماعية والدينية، التي تساهم في تأطير المجتمع وتوفير نوع من التكوين والتهيئة لإفراده، من اجل أدائهم لدورهم. وكل هذه الجهات تشكو من عدة مشاكل معقدة وعويصة، قد تكون حدتها أكثر من مشاكل المنظومة التربوية. الشئ الذي يجب ملاحظته هنا هو انه برغم ما لوسائل الاعلام المختلفة من دور ريادي في دفع الثقافة في المجتمع، وترسيخ قيم وعادات بطرق سهلة، إلا أنها لا تؤدي هذا الدور ولو بنسبة قليلة، وذلك لعدة أسباب تشكو منها أيضا مثيلاتها في الدول النامية، ومنها القصور الذي يصيب مفهوم ودور هذه الوسائل وكذا التاطير فيها، دون الحديث عن الإمكانيات المادية المتوفرة لها.

عملية التطبيع الاجتماعي في تفهمه لذاته، وهويته وللدور الذي يشغله في الأدوار السائدة في مجتمعه.¹⁰

أ-دور الأسرة الجزائرية: تقوم بدور التنشئة الاجتماعية من عدة جهات، وأولها وصاحب الدور الأساسي فيها هو الأسرة التي ينمو فيها الطفل لمدة تطول أو تقصر، بعد ان يكون قد تحصل على عناصر وراثية، ثم تقوم بعملية توفير عوامل التطبيع الأولى من توجهات وتربية ولغة وغيرها من المكونات الضرورية للشخصية. وتتأثر عملية التنشئة في الأسرة بظروف هذه الأخيرة وقدراتها المادية والمعنوية، وفي الجزائر مازلت الأسرة الكبيرة تتميز برئاسة الأب أو الجد وهو رئيس البيت سواء تحت نفس السقف أو في أمكنة أخرى مختلفة، لان صلة الأب أو الجد وتأثيرها في توجيه تصرفات الأبناء وأسرهم الصغيرة مازال كبيرا ووضوحا جدا.

ومثل المجتمعات العربية المسلمة فهناك عدة أسباب تجعل رئيس الأسرة الكبيرة يفرض احترامه أو خضوع الأبناء ومختلف أفراد هذه الأسرة، وتتميز هذه العلاقة بالتسلط ممزوج بالرحمة والعطف، وهي الميزة التي تتجذر في الابن وتستمر فيما بعد في المدرسة، أو المؤسسة وغيرها من الهيئات التي مادام المجتمع يعرف في مجموعته نفس الطرق في تنظيم الأسرة، رغم أن هناك اتساعا ملحوظا للأسرة الصغيرة، إلا أن العلاقة العاطفية والتسلطية مازالت مؤثرة في الأسرة الكبيرة إلى حد كبير.¹¹ ومن جهة أخرى تتميز الأسرة الجزائرية بالكبر أو تعدد الأفراد، وتفشى ظاهرة الأمية الواسعة في العنصر النسوي خاصة، مما يجعل عملية التربية ومتابعة الأولاد وتطبيعهم الاجتماعي صعبا، ويخرجون من البيت وهم قد تمكنوا من تجميع بعض الصفات والاتجاهات غير السليمة وهي التي سوف تؤثر فيهم وفي سلوكهم طوال حياتهم.

ب-دور المدرسة: تأتي المدرسة في المرتبة الثانية بعد الأسرة من ناحية التربية والتطبيع الاجتماعي حيث يقضى فيها الصبي على الأقل مدة تسع سنوات في المرحلة الأساسية، وهي المرحلة الأساسية فعلا من ناحية تكوين شخصية الطفل بعد الأسرة، وكلما كانت ظروف وطرق التربية المتوفرة والطاقات البشرية فيها جيدة كانت نتيجة ذلك كفاءة أداء هذه المدرسة مقبولا وهذا الأداء لا يمكن حصره فقط في الأرقام أو الكم من التلاميذ الذين يمرون إلى المرحلة أخرى، وإنما بدرجة الوعي والتكوين الاجتماعي والثقافي

✓ عدم تطابق بين الاتجاه العام للمكونات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، والاتجاه الخاص بتنظيم المجتمع والاقتصاد الوطني، رغم ان البعض يرى هذا التنظيم ينطبق مع العدالة الاجتماعية التي ينشدها الإسلام، ومختلف العناصر المتجذرة في الثقافة والتقاليد الجزائرية، وهذا ما نجده أيضا في المواثيق الوطنية وفي الخطاب الرسمي، إلا ان نفس الاتجاه يكاد يلتقي مع الإلحاد لدى البعض وخاصة المتشدد من الاتجاهات الإسلامية.¹⁵

إلا ان كل واغلب هذه الاتجاهات لم تظهر معارضتها الكاملة والمستمرة، إما عن رضوخ أو كبت وانتظار. وقد ظهرت الاتجاهات المعارضة للاتجاه الوطني العام في منتصف الثمانينات، وقبل ذلك في منتصف السبعينات، سواء عند إثراء الميثاق الوطني أو من خلال اضطرابات أكتوبر 1988م، رغم ما لهذه الأخيرة من أسباب قد تكون ذات مصادر أخرى.

✓ ومن بين الأخطاء التي أدت الى المعارضة أيضا للاتجاه العام، ان هذا الأخير الذي كان ضمن السلطة قد أعطى وعدا أو تمنيات للمجتمع دون ان يتمكن من تحقيقها. ولو أن تحقيق مجموعة الحاجات الوطنية قد تم، ولكن الشيء الذي كان يميزها هو عدم التوزيع العادل لها، وهذا ما أدى الى تفاقم سخط الطبقات المحرومة، التي لم ترى أحلامها وأمانها تتحقق بعد طول انتظار، والأخطر من هذا ان جزءا من هذه الطبقات كانت ترى عناصر أخرى تستعمل المؤسسات والهيئات العمومية، كمصدر للرزق السهل، وبمختلف الطرق، حتى غير المشروعة، مما أدى الى ثار الطبقات المحرومة من كل ما هو تابع للقطاع العمومي، سواء بعدم الاهتمام بالحفاظ عليها في صورة المؤسسات الاقتصادية وإهمالها أو بعدم العمل الجدي وعرقلة كل ما هو في اتجاه التحسين.

✓ الديمقراطية الرسمية التي كان الخطاب السياسي يتغنى بها، لم تكن في الواقع إلا غطاء للأعمال التي كانت ذات نتائج سلبية على الأهداف الرسمية، وهذا ما جعل أفراد المجتمع ينزعجون عن المشاركة في كل ما هو من مشاريع السلطة، وبدأت القطيعة بين القمة والقاعدة في المجتمع، وهذا من جراء غياب الديمقراطية الحقيقية التي كان من المفروض ان تؤدي الى مشاركة أغلبية أفراد المجتمع في تحقيق غاياته العليا، وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفرد الجزائري.

✓ غياب العمل العلمي والمنظم، سواء فيما يخص التخطيط والتنظيم الاجتماعي أو الاقتصادي. وكنتيجة لهذه العوامل التي تعتبر جزءا قليلا من الأسباب التي عملت على تأزم الوضع الاجتماعي، وكان غياب أو اختفاء الثقة بين السلطة (في

كما أنها لم تستطع التخفيف من الهجمة الواسعة والمتزايدة من طرف وسائل الاعلام الخارجية بمختلف مصادرها الشرقية والغربية، وخاصة من تأثيراتها السلبية على الفئات التي لا تستطيع حماية نفسها منها مثل الأطفال والأمية نسبية، وهي الفئات التي تتوجه لأن المجتمعات الغربية الى حمايتها في الداخل عن طريق استعمال أجهزة وطرق فرز البرامج.¹³

ثانياً: الأسباب المتعلقة بالمحيط السياسي والاجتماعي العام:

لقد نشأت في الجزائر داخل المجامع عدة طبقات أو مجموعات مصالح نتيجة لتطبيق التنظيم البيروقراطي للدولة منذ الاستقلال. والبيروقراطية كما اظهر التاريخ كنظام عادة ما ينتج سلطة في حد ذاتها، وهو ما وجد في الدول التي اتبعت التوجيه المركزي لاقتصادها والبيروقراطية يمكن أن تكون في خدمة الطبقة السائدة أو تصبح الطبقة السائدة بحد ذاتها تمارس السلطة لتحقيق مصالحها.

أ-تعقيد النظام الإداري بالجزائر:

هناك من صنف أعضاء الإدارة في الجزائر الى طبقتين: البورجوازية التكنوقراطية والتي تحتل المناصب العليا وأعضاء البورجوازية الصغرى التي تحتل وسط وادني السلم الإداري، وهناك عدم انضباط الإدارة ناتج عن عدم التوافق الكامل بين الطبقتين، خصوصا إذا كانت سياسات توافق مصالح احدهما، وهي في صالح طبقات المجتمع الواسعة من شغيلة وفلاحين.

وهناك من يقترح وجود أنظمة معقدة تتحكم في تنشيط الجهاز الإداري، وهذه الأنظمة أساسها العلاقات الشخصية، وهي تحالفات يصعب تحديدها تعمل داخل وخارج الجهاز الإداري الرسمي وليس هناك نظام إداري قائم على أساس ومبادئ علمية. وبذلك أصبحت الإدارة ذات مسؤولية وسلطة في الإدارات والمؤسسات تسمح بتسيير إمكانيات الدولة بالثقة، وتراقب وتسير في الداخل وتحتكر الاستيراد من الخارج، وأصبح هذا المركز يحال الصدارة في حياة الدولة والمجتمع.¹⁴ وقد أعطت هذه الوضعية وطريقة تسيير الاقتصاد مشاكل كان لها اثر بارز على سلوكيات وردود أفعال أفراد المجتمع منها نجد:

في دراستنا هذه حاولنا الكشف عن طبيعة القيم الاجتماعية الموجودة في المؤسسة كتنظيم وكيان اجتماعي والعلاقة التي تربطها بالفعالية التنظيمية، كونها تشرح لنا بدقة واقع التنظيم ككل، باعتباره نسقا مفتوحا يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به. فالقيم الاجتماعية الموجودة فيه ما هي في الحقيقة إلا انعكاس للقيم الموجودة داخل المجتمع الذي ينتهي إليه، فما تعرفه مختلف التنظيمات من فعالية وأداء جيد أو في المقابل رداءة وأداء لا يرتقي لطموحات وتطلعات مختلف شرائح المجتمع، ما هو إلا تعبير عن حقيقة أفرادها العاملين به وخلاصة لمراحل تنشئتهم الاجتماعية، أو بالأحرى تعبيراً صريحاً عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشون فيه ويتعاملون معه كل يوم، فلا عجب من وجود قيم اجتماعية مختلفة إيجابية كانت أو سلبية.

ويبقى الأمر المهم والأساسي هو ضرورة دراسة مختلف القيم الموجودة في التنظيم ومحاولة صناعة ثقافة تنظيمية منها تضمن الفعالية والناجعة له، ولا يكون ذلك إلا من خلال وجود دراسة سوسيولوجية معمقة للمجتمع ككل قبل ذلك كما قلنا ووضحنا سابقاً. خاصة ونحن في مرحلة يجب علينا فيها صناعة ثقافة قوية لا تتغير بتغير الظروف، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكننا إدارة تنظيمات متعددة الثقافات والقيم؟، نضم فيها الحق والمشاركة للجميع إننا نتجه نحو مقولة "ابن خلدون" (المغلوب مولوعاً بتقليد الغالب)، وتبقى القابلية للاستعمار كما هي حسب "مالك بن نبي"¹⁶. أم أنه علينا صناعة ثقافة خاصة بنا تكون قوية ومتينة تقف في وجه كل التيارات الثقافية القادمة، وكذلك بوجود تنظيمات قوية تبنى على ثقافة المجتمع وقيمه وليس على ثقافة المؤسسة.¹⁷

5. قائمة المراجع:

منصب منظمي الاقتصاد والمجتمع) وباقي أفراد المجتمع، وكان لذلك الأثر السلبية الكبيرة على الجهاز الإنتاجي خاصة في الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني في السنوات القليلة السابقة، منذ انخفاض سعر المحروقات أساسي في منتصف الثمانينات، والتي كانت الجهود منصبة فيها على محاولة انتقال تنظيم الاقتصاد إلى تنظيم حر، وإلى إعطاء المؤسسات استقلاليتها في التسيير والتنظيم، مع أن استقلالية المؤسسة أو دخولها في اقتصاد حر يمر حتماً بإعادة النظر في التنظيم السياسي والاجتماعي للمجتمع؛ وهو ما أنتج لنا سلوكات لدى أفراد المجتمع غير سوية ولا تمت بصلة إلى الموروث الثقافي الإيجابي الذي يتميز به المجتمع الجزائري، والواقع أن العديد من المفكرين العرب منذ عصر النهضة إلى اليوم، قد ركزوا على الشروط الثقافية التي تحدد السلوك السياسي والإداري بشكل لا شعوري، حيث أرجع البعض منهم هذا السلوك إلى عصور فكر الدولة التي تخدم السلطان، وبالتالي فما نعتبره في عصرنا الحديث أفات داخل التسيير ليس في الحقيقة سوى تراث موروث إي ليس سوى عقل وثقافة الماضي التقليدي.

وهنا تظهر جليا العلاقة التي تربط الخصائص الاجتماعية للفرد و الخصائص التنظيمية بحيث تلتقى على أعتاب التنظيم ككيان اجتماعي جملة من القيم و السلوكيات تعكس التنشئة القيمية له، أي عندما يتحول الفرد من التنظيم الاجتماعي إلى التنظيم المؤسساتي فإنه بطبيعة الحال سوف يتحول الفعل الاجتماعي الذي يحمله إلى فعل تنظيمي يمارسه . وكلما كان هذا السلوك ايجابيا كلما ظهرت الفعالية التنظيمية والعكس صحيح، فالنسق القيمي يلعب دوراً هاماً في الأداء و الممارسات داخل التنظيم.

ففي بناء الفرد ينبغي أن نلاحظ أمراً لعله من تحصيل الحاصل، فإن الإنسان لا يتغير بوصفه كائناً حياً في حدود التاريخ، وإنما يتغير بوصفه كائناً اجتماعياً تغيره الظروف، فإن التاريخ يعجز عن أن يغير شعره واحدة في الإنسان، ولكنه يستطيع أن يزيد أو ينقص من ميزاته الاجتماعية. وفعاليتها من ناحية المنطق العملي.

4. خاتمة:

- 1- أحمد بن نعمان، سمات الشخصية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- 2- بوفلجة غياث، القيم الثقافية والتسيير، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003.
- 3- بوفلجة غياث، تحولات ثقافية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2005.
- 4- ريمون بودون، فرنسوا بور يكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1986.
- 5- على سعيد إسماعيل، الأصول الفلسفية للتربية، جامعة عين الشمس، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
- 6- عمر بن قينة، المشكلة الثقافية في الجزائر (التفاعلات والنتائج)، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2000.
- 7- كمال بوقرة، الأبعاد المعرفية للتغيير القيمي في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 08، جامعة سطيف، جانفي 2009.
- 8- نادية أمينة كاري، العامل الجزائري بين الهوية المهنية وثقافة المجتمع، دراسة حالة على عينة من الأساتذة الجامعيين من جامعة ابوبكر بلقايد بتلمسان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، 2009.
- 16 مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي و عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، سوريا، 1986، ص150.
- 17 انظر كتاب محمد بشير، الثقافة والتسيير في الجزائر (بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بين عكنون، الجزائر، 2007، ص119.
- 1 على سعيد إسماعيل، الأصول الفلسفية للتربية، جامعة عين الشمس، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص87.
- 2 نفس المرجع، ص87.
- 3 ريمون بودون، فرنسوا بور يكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1986، ص380.
- 4 كمال بوقرة، الأبعاد المعرفية للتغيير القيمي في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 08، جامعة سطيف، جانفي 2009، ص86.
- 5 نفس المرجع، ص87.
- 6 مولود عويمر، أزمة القيم في ثقافة المجتمع الجزائري، مجلة البصائر، الجزائر، ع 760، 21 جوان 2015، ص11.
- 7 ناصر دادي عدون، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص176.
- 8 نفس المرجع، ص179.
- 9 نادية أمينة كاري، العامل الجزائري بين الهوية المهنية وثقافة المجتمع، دراسة حالة على عينة من الأساتذة الجامعيين من جامعة ابوبكر بلقايد بتلمسان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2011/2012، ص116.
- 10 بوفلجة غياث، تحولات ثقافية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2005، ص21.
- 11 نفس المرجع، ص26.
- 12 انظر كتاب احمد بن نعمان، سمات الشخصية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص45.
- 13 ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص182.
- 14 بوفلجة غياث، القيم الثقافية والتسيير، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003، ص45.
- 15 ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص184.